



صور التعنيف المجتمعي ضد المرأة والسلطة الذكورية

سحر احمد عباس^(١)، ذكري جميل محمد حسين البناء^(٢)
(١) الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع ، بغداد، العراق
(٢) الجامعة المستنصرية - كلية الآداب - قسم الأنثروبولوجيا والاجتماع ، بغداد، العراق
(* الكاتبة المسؤولة: saabas11182@uomustansiriyah.edu.iq)

المخلص

إن صور التعنيف المجتمعي الموجه ضد المرأة من قبل السلطة الذكورية في ظل دعم ذكوري بالعادات والتقاليد وهدم دورها البنوي المجتمعي يجب علينا إظهار بعض الصور الممارسة ضدها في المجتمع والتي تخلف آثار نفسية وثقافية واقتصادية وتمثلت مشكلة البحث في استمرار تجديد أنماط السلطة الذكورية في ظل تقاليد وهيمنة مُشرعنة مما يؤثر سلباً على الدور البنوي المجتمعي للمرأة ، وفي ضوء ذلك عرضنا مقدمة تُؤطر مفهوم التعنيف المجتمعي وظواهر وأنماط لها في المجتمع مثل التحرش أو زواج القاصرات أو أستغلال موارها المالية أو الصاق وجودها الاجتماعي بالرجل وأشارت هذه الممارسات الى تهيش وتقييد لحريتها وحقوقها ومنعها من الشكوى ضد المعتدي وما لهذه من آثار نفسية على وجه الخصوص وقد لخص البحث مجموعة من التوصيات منها وضع أساسيات وتشريعات لحماية المرأة وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً الى جانب إعادة النظر في الخطابات الدينية والأعلامية التي تُرسخ مفاهيم غير صحيحة وتبثها الى أدمغة الجمهور المتلقي لتجديد هذه السلطة وشرعنة هذه الانتهاكات أحياناً.

الكلمات المفتاحية: السلطة - الذكورية - التعنيف - المجتمعي - التحرش

تأريخ النشر: ٢٠٢٥-١٢-١

تأريخ القبول: ٢٠٢٥-٦-٢٩

تأريخ الاستلام: ٢٠٢٥-٤-١٠

Manifestations of Societal Violence Against Women and the Dynamics of Patriarchal Power

Sahar Ahmad abbas^{(1)*}, Thekra Al-Binna⁽²⁾

(1) Al-Mustansiriya University College of Arts - Department of Anthropology and Sociology, Baghdad, Iraq

(2) Al-Mustansiriya University College of Arts - Department of Anthropology and Sociology, Baghdad, Iraq

(* Corresponding author: saabas11182@uomustansiriyah.edu.iq)

Abstract

The various forms of societal violence directed against women by patriarchal authority—supported by male-dominated customs and traditions—necessitate highlighting certain practices committed against women in society, which leave psychological, cultural, and economic consequences. The research problem lies in the ongoing renewal of patriarchal power patterns under legitimized traditions and dominance, which negatively impact the structural societal role of women. In this context, the paper presents an introduction framing the concept of societal violence and its manifestations and patterns in society, such as harassment, child marriage, exploitation of women's financial resources, or linking their social existence to that of men. These practices indicate marginalization, restriction of freedom and rights, and denial of the right to file complaints against the aggressor—especially with significant psychological effects. The study concludes with several recommendations, including establishing basic protections and legislation to safeguard and empower women economically, socially, and educationally, as well as reconsidering religious and media discourses that reinforce false concepts and broadcast them to the public, thus perpetuating patriarchal authority and sometimes legitimizing these violations.

Keywords: Authority, Patriarchy, Violence, Societal, Harassment

Received: 10-4-2025

Accepted: 29-6-2025

Published: 1-12-2025





مقدمة

إن قضايا العنف ضد المرأة من القضايا المجتمعية المهمة لما لها من تأثيرات كبيرة على الأسرة والمجتمع بوصف المرأة كياناً له دور بارز وكبير على تنشئة جيل واعى بأفكار صحية متوازنة ومرتبطة ارتباط وثيق بالبنية الاجتماعية والعلاقات ولكن في المجتمعات التي تسود فيها الذكورية التي تتغذى من البيئة الثقافية الموروثة تنعكس على المرأة بأنماط مختلفة كالعدوان والتعنيف وتعدت حالات التعنيف من الأسرة الى المجتمع ولعديد من الأسباب منها العولمة والثقافات الدخيلة وانتشار مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها.

وانطلق هذا البحث من الحاجة الى معرفة أسباب التعنيف المجتمعي وتجديد السلطة الذكورية على المرأة ومحاولة وضع استراتيجيات للتقليل من هذه الظاهرة ومعالجتها تحت إطار سوسيولوجي يكشف جذورها وما مدى أثارها على المرأة خاصة والمجتمع عامة، وتناولت الباحثة عدد من الصور الأكثر أهمية من أنواع التعنيف المجتمعي منها التحرش بأنواعه وزواج القاصرات وإستغلال الموارد المالية للمرأة وأيضاً لصاق وجودها الاجتماعي بالرجل مع دراسة هذه الممارسات مع الهيمنة والسلطة الذكورية والبحث عن أسبابها وأسباب تقبلها من قبل المرأة ووضع حلول للخروج بنتائج محلله تخص المشكلة.

وإن التعنيف المجتمعي يرتبط بأبعاد نفسية وإقتصادية وقانونية تعكس خلل في منظومة قيمية ومعايير سائدة داخل المجتمع ويكون عادة مغطى بغطاء التقاليد والتفسيرات الخاطئة فتدخل برداء الصمت وصعوبة رصدها أو التصدي لها وبذلك تستمر الذكورية وتتجدد .

وبما أن التعنيف المجتمعي يُمارس من قبل أفراد او مؤسسات أو جماعات فيعزز بذلك الهيمنة ويحاول أقصاء المرأة ويتخذ أشكال وصور متعددة تحتاج الى تمكين لكي تستطيع التصدي لهذه الممارسات ومواجهتها.

١. اشكالية البحث

يعيش العالم أجمع تهديدات وتوترات وتغييرات نتجت بشكل مباشر صراعات عنيفة جعلت العالم كله متسارع ومتغير وهذا ما يعيق عمل الحكومات نحو تحقيق أهداف التنمية، وهذه الأزمات والتهديدات - ومن ضمنها جائحة كورونا - محفوفة بالمخاطر مما زعزعت جودة نوعية الحياة وجعلت الناس تعاني من اضطرابات وعنف غير مألوف من قبل مما زعزع الإستقرار وجعل الفجوة التنموية وعدم المساواة أكبر والتحول المجتمعي تعقدت وظهرت مصادر جديدة للعنف مما أثر وضغط بشكل مباشر ومعقد على الأسرة والمرأة تحديداً، والمجتمع العراقي غير بعيد عن كل هذا فالصراعات المرتبطة بالفقر والبطالة والعولمة جعلت من الصعب تلبية كل الاحتياجات الإنسانية الأساسية وحدثت من أفاق المستقبل وكان المتضرر الأكبر النساء والاطفال.

وتتمحور تساؤلات البحث حول ما يأتي:-

- هل أن أشكال التعنيف المجتمعي يعبر عن حدة السلطة الذكورية في المجتمع؟
- هل أن تعنيف المرأة مجتمعياً بالتحرش بها يعبر عن حدة السيطرة الذكورية في المجتمع؟
- هل أن تعنيف المرأة مجتمعياً بلصاق وجودها الاجتماعي بالرجل يعبر عن حدة السيطرة الذكورية في المجتمع؟
- هل أن تعنيف المرأة مجتمعياً بتزويج القاصرات يعبر عن حدة السيطرة الذكورية في المجتمع؟
- هل أن تعنيف المرأة مجتمعياً باستغلال مواردها المالية يعبر عن حدة السيطرة الذكورية في المجتمع؟

٢. أهمية البحث

تعد الأهمية النظرية لدراسة تعنيف المرأة مجتمعياً في العراق من أحد أهم القضايا الاجتماعية التي يجب تسليط الضوء عليها وذلك للتحولات التي حدثت في الأسرة والمجتمع والتي شكلت تهديداً للنسق الأسري والأمن الاجتماعي ومفصل الحياة الإنسانية في المجتمع العراقي والتي كانت ولازلت عائقاً أمام ممارسة الحياة بشكل جيد للمرأة وأدائها في المؤسسات الاجتماعية والأسرية بصورة صحيحة وهذا ما جعلنا نتعمق في دراسة هذا الموضوع لما له من أنماط سلوكية قد تؤثر بشكل مباشر وكبير على أمن الأسرة والمجتمع في ظل التغييرات والسلطات الذكورية المتجددة. أما الأهمية التطبيقية فتهدف الى التعرف على الأسباب والتغيرات والعوامل والأنماط التي تؤدي الى تجدد السلطة الذكورية لينتج عنها أنماط تعنيف مجتمعي يظهر في مواقف عديدة ليجعل من النسق الاجتماعي غير منظم.

٣. أهداف البحث

يهدف البحث للكشف عن:-

- التعرف على أسباب التعنيف المجتمعي ضد المرأة من قبل السلطة الذكورية.
- التعرف على مدى ارتباط السلطة الذكورية بأنماط التعنيف المجتمعي.
- التعرف على الأسباب التي تتجدد بها السلطة الذكورية.
- التعرف على بعض أبعاد التعنيف المجتمعي ضد المرأة من قبل السلطة الذكورية.

٤. الإطار العام للبحث

أولاً :- السلطة الذكورية

تعني حالة تسلط الذكور وخاصة عندما تقوم بصفة أساسية على القوة الوحشية ويقال التركيز على الذكوره أي إستعمال سمات الذكورة جميعاً كمعيار أساسي للحكم والتقييم (بدوي، ١٩٨٦، صفحة ١٩). وعرفت أيضاً على أنها أطر ثقافية تبرز مكانة الرجل في المجتمعات العربية وتجعل له مكانة أبرز من مكانة المرأة من دون الإعتراف بحقوقها إلا بحدود معينة يسمح بها هو، وهذا ما يبرر للأسر التقليدية تمييز الأبن مقارنة بالبنات (مولفين، ٢٠١٠، صفحة ٢٦).

وهي أن الفرد ينشأ داخل بيئة الخضوع والطاعة، إذ يكون في هذه البيئة الأحرار أحادي قائم على علاقة الفرد بالولي الذي هو أعلى مرتبة منه وهذا أمر خطر إذ إن الفرد في حال غياب السلطة تنهار أسس الطاعة لديه، وهنا يكتسب عادات وحيلاً تساعده بتدبير أموره لإرتكاب المخالفات (شرايبي، ١٩٩٣، صفحة ٨٥).



وفي الجانب الاجتماعي يهيمن النظام الذكوري على العلاقات كافة سواء كانت إجتماعية أو اقتصادية أو سياسية. وغالباً ما تكون ذا طابع محلي أو طائفي أو قبلي. أي أن يكون هذا المجتمع أكثر ذكورية من غيرها وأشد تقليدية. وأكثر محاصرة بشخصية الفرد وقيمه وأعرافه وأكثر تهميش للمرأة وإستغلال لموارها وتحقير لشخصيتها (الحيدري، ٢٠١٦، ص ٩٣). كما أن تكون هيمنة الرجل على المرأة في المجتمع، ويكون متشبهت بالعادات والمعتقدات الذكورية التي تجعل من المرأة عورة بالمقاييس كافة. وتبدأ حينها أنواع التعنيف سواء كان تحرش لفظي أو جسدي أو إغتصاب أو إستغلال الجسد أو إستغلال الموارد المالية أو الضرب. حتى يصبح هذا السلوك العدواني العنيف تصرفاً طبيعياً لما تربوا عليه (الرزاق، ٢٠١٨). وإن السلطة الذكورية هي الوظيفة الاجتماعية التي تتخذ بها القرارات، وتحقيق أهداف الجماعة، وإن استمرار أي مجتمع لابد بوجود قوة دافعة تجعل له كياناً مرهوباً وهي السلطة. وإن المجتمع بلا سلطة لا يستمر فهي تظهر في مختلف الأنشطة ليس السياسية فحسب؛ بل تُمارس من أي شخص تتاح له الظروف المناسبة سواء كان رب أسرة أو شيخ قبيلة أو مدير دائرة أو مؤسسة أو حتى رئيس دولة. (مولود، ٢٠٠٦، ص ٩)

أما التعريف الإجرائي للسلطة الذكورية هي حق إستعمال القسر أو الأكره أو الأخضاع والأذلال من الذكور على الإناث في الأسرة أو في مكان العمل أو في الشارع أو في أي تنظيم إجتماعي آخر. وتستعمل السلطة الذكورية شرعيتها وقوتها من قيم وتقاليد ومعايير ثقافية التي توجه الجماعة وتحكم إليها. ويستعمل فيها الإساءة اللفظية أو الرمزية أو الجسدية. مما ينتج عنها إيذاء نفسي أو بدني أو جنسي أو مالي أو اقتصادي وغير ذلك.

ثانياً:- التعنيف المجتمعي societal violence

يعرف مصطلح التعنيف المجتمعي بأنه التسبب بأذى شخص لهيمنة وسطوة تقاليد وعادات متوارثة في مختلف المجتمعات. والتي منها تعد تعنيف مجتمعي مثل ختان الفتيات في بعض الدول أو وندهن أو تصرفات عدوانية بسبب اعتقاد خاطئ (السندي، ٢٠٠٩، ص ٣٩٢). أيضاً هو ما يقع خارج الأسرة بحيث يكون الفرد في العالم الخارجي المدرسة أو المقهى أو الشارع أو بيئة العمل. وإن هذا العنف يقع في دائرة الحياة الواسعة وغالباً ما يكون حول موضوعات مختلفة كالأمور المالية، والمادية، أو حول السلطة أو عنف ضد النساء وغالباً ما يكون عنف ذكوري الغرض منه هو إظهار القوة وإستعراض صور السيطرة والنفوذ (فهمي، ٢٠١٢، ص ٥٢). ويعرف أيضاً بوصفه عنفاً بين أفراد لا قرابة بينهم وغالباً ما يقع خارج المنزل (ابراهيم، ٢٠١٨، ص ١٥).

ومن الجهة القانونية يقتصر على الأفعال الإجرامية نفسها وعلى الظروف البيئية والمجتمعية التي أدت إلى انتشار التعنيف بأنماطه وأشكاله كافة وكبر حجمه وتأثيره وأحياناً يغفل القانون عن مشكلات تعنيف بوصفها غير مجرمة قانونياً (سيد، ٢٠١٨، ص ٣١). أما التعريف الإجرائي للعنف المجتمعي فهو كل سلوك مادي أو معنوي، يصدر عن فرد أو جماعة تحكمها تقاليد وقيم ومعايير إجتماعية وثقافية محددة، أو يصدر عن تنظيم إجتماعي مؤسسي. يتسبب عنه ألم نفسي أو جسدي أو مالي. كما أنه حدوده ومظاهره بعيدة المدى والتأثير، تحركه نزعات عنصرية أو كراهية تهيء مستلزمات الإيذاء أو العدوان، ويعنف فيه أفراد متشابهون أو مختلفون في النوع، أو اللون، أو العقيدة، أو المذهب، أو القومية.

ثالثاً:- التحرش Harassment

تعد ظاهرة التحرش من المشكلات التي تحتاج الى عمل وحلول خاصة إذا كان في مجتمع يعنف المرأة ويصفها بأنها السبب وراء أنتشار هذه الظاهرة. (المعمورس، ٢٠٢٣، ص ٣٩)، وإن قواعد الدين والأدب والأخلاق تحرم كل وطئ دون زواج وتمنع أي مساس للعرض والأداب العامة بوصف أن هذه القواعد هي صيانة للفضيلة وحماية لأداب المجتمع (الفتن، ٢٠٠١، ص ١). فأثقت جميع التشريعات على حماية الأعراض من أي اعتداء ممكن أن يقع عليها وأن أختلفت السياسات من حيث التجريم أو الجزاء أو غير ذلك، فهذا مخالف للشرع والدين والنظام الاجتماعي وحماية الأعراض من أي دنس هو حماية لهذه القيم الراسخة في المجتمع والتي تحاول أن تعبت بها شهوات بعض الأفراد (عتيق، ٢٠٠٣، ص ٧). والتحرش انحرف يهدد أستقرار المجتمع ويشكل خطراً عليه وترجع الى ظروف ومتغيرات إجتماعية تخرج في أبعادها عن نطاق الفرد الواحد، بوصفها خلل في الأسرة بالدرجة الأولى لفشلها في التنشئة والتربية السوية بإكساب الفرد سلوكيات تمنع وترويض الغرائز التي من شأنها تحط باختلال وانحرف في حياة المُعتدى عليهم (الحوات، ١٩٩٧، ص ٣٩). وانتشرت ظاهرة التحرش إنتشاراً متنوعاً بأساليبه في العديد من المجتمعات مما جعلها محط اهتمام لكثير من الأوساط الإعلامية والمجتمعية والقانونية وأصبحت جزء من مادة دسمة للإعلام المرئي والمسموع والمقروء، ولا سيما ما تتعرض له النساء وخشيتهن من البوح أو التصدي أو التبليغ عن المتحرش، لاسيما أن المجتمع غالباً ما يلقي اللوم عليها وهذا يزيد من خطورة المشكلة، ويعد هذا النوع من أنواع التعنيف المجتمعي، وأوجب أغلب المنظمات شموله بالأعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة (عبيد، ٢٠٠٧، ص ٥). بوصفه يقع في إطار الأسرة، أو العمل أو المؤسسات التعليمية، وأمتدت الظاهرة إلى الشوارع ووسائل المواصلات ووسائل التواصل وشبكة الإنترنت، ووصفت بأنها ظاهرة عالمية تختلف في حدتها وانتشارها من مجتمع إلى مجتمع آخر ومن ثقافة إلى أخرى (صادق، ٢٠١٠). والتحرش مشكلة ليست فردية وإنما عامة تعد فيها المرأة هي الضحية، وتُعرف على أنها محاولة استنارة الأنثى جنسياً من دون رغبته ويشمل اللمس والكلام والمحادثات والمجاملات غير البريئة (Baugh.z.masti, 1997, p. 899).

وهو سلوك غير مرغوب به عند المرأة يتضمن معاكسات كلامية أو اللمس وصولاً الى انتهاكات جنسية وتُمارس في المنزل أو المدرسة أو العمل أو حتى الأماكن العامة ويتسبب بأذى نفسي وجسدي للمرأة، ويأخذ عدة أشكال كأن تكون النظرة الفاحصة لجسد الأنثى أو الملاحقة والتتبع أو التصفير أو التلظظ بالفاظ ذات طابع غير مقبول اجتماعياً (Mast, 2005).

ويقسم التحرش الى قسمين لفظي وغير لفظي، الأول يشمل تعليقات ودعابات وحركات وهمسات بطريقة خادشة للحياء والسؤال عن تفاصيل جنسية أو الماضي الجنسي أو تعليق على شكل الجسم أو الملابس والثاني يشمل عرض صور أو مقاطع أو ملاطفة أو تلصص على الآخرين والهدايا أو تخطي الحدود بالأقترب أكثر من الطبيعي أو تعابير وإيحاءات بالوجه أو حركات بواسطة اليد والعين والجسد. وإن المتحرش عادة ما يكون بثلاث أصناف وهم :-



- المتحرش السلطوي وهو الذي يملك سلطة على الضحية، ويحدث ذلك في محيط العمل أو التعليم أو من بعض رجال الشرطة أي من الرئيس إلى المرؤوسين .
- المتحرش الذكوري وهو الذي يمارس ذكوريته التي تدعمها ثقافة وتقاليد بعض المجتمعات التي تُسبب الجنس الذكوري وتدعم سلطته وتدافع عنها لإثبات هيمنته على المرأة التي تُعد عندهم الجنس الأضعف.
- المتحرش الجنسي وهو الذي يتحرش لأسباب جنسية من دون أي اعتبارات فقط لاشباع لذاته وغرائزه وهذا يحدث عادة في الأماكن العامة أو المواصلات أو الشارع. (مصطفى، ٢٠١٦، صفحة ٢٢١)

وتنتج هذه الظاهرة عدة أمور منها الشعور بالذنب تجاه ما حصل معها، والخجل من الحدث لما ستعرض له من أستنكار وتأنيب، والشعور بالعار لعدم تقبلها كضحية (مصطفى، ٢٠١٦، صفحة ٢٢٢). وفي أغلب الحالات يتم الفاء اللوم على المرأة بوصف مظهرها العام غير مناسب أو يجب عليها الجلوس في البيت بوصفها عورة أي أن المجتمع في الغالب يمنح العذر للذكر ويعطيه مبرر بحجة ملابسها الضيقة أو خروجها إلى الشارع وبأنها تستحق التحرش، بهذه النظرة الضيقة بوصف المجتمع المرأة ويلقي أغلب اللوم عليها مما يشعرها بالذلل والأهانة والأذى النفسي. ويكون المجتمع ضاغطاً عليها بدلاً من التصدي لهذه الظاهرة ومحاربتها بشكل وافي (m.alzate, 2009). وغالباً ما تفتقر الأنثى للوعي الكافي الذي يدفعها للتبليغ ضد المتحرش أيًا كان سواء من ضمن الأسرة أو العمل ولا تستجيب للتكلم عن الموضوع لأحد، وبعد أثبات التحرش أمراً صعباً عليها ولا تستطيع غالباً التكلم خوفاً من الفضيحة وتلويث السمعة ولأفقارها الجراءة للتحدث عن هذه المعاناة، ولكي لا تقع تحت طائلة اللوم لأن المجتمع ينظرها غير مبالي وغير متكاتف للسيطرة والحد من هذه الظاهرة. ونموذج التحرش الأكثر ذبوعاً وانتشاراً في الحياة الاجتماعية الذي يكون في المكاتب الرسمية من أصحاب النفوذ أو المواقع العليا يتحرشون بالنساء الأقل نفوذاً، وأضعف سلطة وموقع رسمي أدنى وذلك من أجل الحصول على صداقات أو علاقات زواجية أو جنسية أو مداعبات عاطفية ويبدأ التحرش من المبادرة الجريئة الوقحة لتصل غالباً إلى تحقيق هدف التحرش لكنها لا تخلو من رقة مهذبة وماهرة منطوية على التلميح والترميز للجانب الأشاري للمظهر الخارجي (أناقة، تبرج، عطر، حركات، مشي.. وغير ذلك) مقترنة بعبارات منمقة معسولة تعبر عن إعجاب كاذب في أغلب الأحيان وأنبهار مبالغ فيه وغير صادق لكي يصل إلى مبعثه الجنسي، وإذا لم يستطيع الحصول على مبعثه وخصوصاً في العمل يتحول كل هذا إلى أيقاع عقوبات مالية وإدارية بسبب أو من دون سبب كقطع راتب أو تأخير ترقية أو حتى نقل إلى مكان سيء لا ترغب به؛ ولكن بلا شك تكون هذه العقوبة هي الورقة الأخيرة يلعبها المتحرش على الرغم من ابتداءه باللطافة والأناقة الكلامية (العمر، ٢٠١٥، الصفحات ١٦٢-١٦٣).

فالنساء في أغلب المجتمعات في العالم يتعرضن للتحرش اللفظي والجنسي وهذا ما يخل بقواعد المساواة والنظام المجتمعي السوري على الرغم من وجود تشريعات وقوانين تمنع ذلك ولكن عدم الإفصاح به يؤدي إلى أفلات الجناة من العقاب والمحاسبة على التحرش، وبذلك تزداد حالات التحرش ولا يمكن أن نعد هذا الشيء شأن خاص؛ ولكنه عام مجتمعي يخص الجميع للأثار السلبية التي يتركها في المجتمع وليس على الضحية فقط كالأثر النفسي الذي غالباً ما يدوم طويلاً (زفعت، ٢٠١٨، صفحة ٣٢٧). ويوجد نوع آخر من التحرش وهو الإلكتروني عن طريق استخدام التقنيات الرقمية ومواقع التواصل الاجتماعي ومنصات الرسائل والهواتف المحمولة، وهو سلوك يتكرر دائماً بهدف إلى إخافة وتهديد وإسكات المستهدفين للوصول إلى غاية ما وغالباً ما تكون مادية، ويصل إليه المتحرش لأغلب المعلومات بالتهكير والقرصنة ويكون ذلك مصدرًا للضرر (التحرش الإلكتروني: نصائح لحماية النفس مقالة على الانترنت).

رابعاً:- زواج القاصرات marriage of minors

القاصر هو الشخص الذي لم يبلغ سن الرشد القانوني، وهو سن الثامنة عشرة، ويعد شخصاً دون الأهمية عندما يقارن بالبالغين فهم الذين يوجهونه (Oxford, 1999). وزواج القاصر هو الذي يتم دون بلوغ السن القانوني للزواج وهو ثمانية عشر عاماً وأن حلل الشرع العقد فالقانون يمنع إبرامه، وإذا تم وأستوفت شروط الزواج فهو صحيح شرعاً ولكن قانوناً ليس بصحيح لأنه تخلف أحد أركانه وشروطه فلا يُعتد به (حسبين، ٢٠٠٩، صفحة ٤٥). وهناك عدة أسباب تدفع بالأسرة لتزويج بناتها الفُصّر ليضمّنون التخلص من رعايتهم وإشباع إحتياجاتهم والإنفاق عليهم، ولحصول الأهل على مكاسب مادية وراء هذا الزواج، ولأنهم يخافون من شبح العنوسة وليحافظوا على شرف العائلة، وتوجد في المجتمعات مفاهيم خاطئة؛ ولكن سائدة بأن الطفلة كلما كان زواجها مبكراً كلما حافظت على كرامة أهلها وعفتها لما يحملونه من جهل وموروث وتقاليد لا صحة لها ولا شرعية، وبذلك يتعاملون مع بناتهم معاملة سيئة كما كان أسلافهم، وذلك خوفاً من فسادها أو بوارها ويتخلصون منها سريعاً خوفاً من عنوستها ويعدون زواجها تجارة رابحة بأخذ مهرها والتخلص منها؛ لأن عددهم يكون كبيراً أحياناً، وخاصة في الأرياف لا المدن ويرجع هذا إلى جهلهم وأنخفاض مستواهم التعليمي وعدم وعيهم بمخاطر زواج الفُصّر، ولا يُسمح للفتاة باتخاذ القرار لصغر سنها وما يحملونه من عادات وتقاليد غير صحيحة حول مفهوم القاصرات (الشاهد، ٢٠٢٢، صفحة ٧٠). وتلجأ بعض العوائل لزواج القاصرات في سن مبكرة، لعدم وعيهم بخطورة ما يقدمون عليه، وذلك للتخلص من الأنفاق متناسين أن الرزق كفه الله تعالى ومتناسين الشقاء الذي سيلحق بالضحية المسكينة التي وتدوا حياتها وحرثتها بقتلها معنوياً بهذا الزواج كما أشار الباربي عز وجل في القرآن الكريم ((ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقهم وإياكم أن قتلهم كان خطأ كبيراً)) (الكريم، صفحة سورة الاسراء، الآية ٣١) وأيضاً من أسباب تزويج القاصرات هو إمكانية تكوين عوائل أكبر قادرة على العمل لاحقاً والتخلص من الفقر ليكونوا مصدر دخل وخاصة في الريف (والأمومة، فبراير ٢٠١٤، صفحة ٤٣). ويتربن على هذا الزواج آثار خطيرة اجتماعية ونفسية وصحية ومنها الحرمان من الدراسة والتعليم وعدم مقدرة الفتاة على اتخاذ أي قرار سليم لصغر سنها، وتكثر الخلافات الأسرية وبذلك يتم تدخل أهل الطرفين في شؤون الزوجين مما يضعف التواصل مع العالم الخارجي كالأصدقاء، ومن الآثار الصحية بأن تضطرب الدورة الشهرية ويتأخر الحمل وتعرض إلى مشاكل جسمانية ومضرة في جهازها التناسلي الأنثوي، وتضطرب عندها الهرمونات مما يحدث عندها مشاكل في الرحم وتؤدي إلى النزيف، وفي بعض الأحيان فقدان حياتها ناهيك عن المخاطر الصحية للجنين في حالة حدوث حمل أو الولادة. إضافة إلى كل ذلك الآثار النفسية التي تظهر على الفتاة منها الحرمان العاطفي من حنان الأبوين وحرمانها من عيش مرحلة الطفولة والأستمتاع بالزواج وهذه الضغوط التي تظهر عليها تؤدي أحياناً إلى ظهور أمراض نفسية أكبر كالإكتئاب واضطرابات العلاقة الجنسية الناتجة من عدم أدراك الفتاة للحياة الجنسية مما يؤدي إلى عدم نجاح العلاقة



وصعوبتها لعدم التكيف وتفهمهم لمعنى الزواج والمسؤوليات (الشاهد، المشكلات المترتبة على زواج القصر في المجتمع، ٢٠٢٢، الصفحات ٥٤-٥٣).

وينتج عن زواج القاصرات مخاطر قانونية بوصف أمر هذا الزواج حدث قبل بلوغ السن القانوني فلم يوثق في المحكمة أي لم تكتب الصفة الرسمية ولا يتم قبول أي دعوى أمام المحكمة ولأنه لم يثبت بورقة رسمية، والفتاة في هذا الزواج مُستغلة بدنياً ونفسياً وجنسياً؛ لأنها أقدمت في زواج غير متكافئ ولا يوجد به فرص نجاح (والأمومة، دراسة استطلاعية عن زواج الأطفال من غير المصريين في محافظة، أكتوبر، مارس ٢٠١٠، الصفحات ٧-٨). وأشارت الكاتبة السعودية (مليحة أحمد شهاب) في كتابها (المرأة السعودية صوت وصورة) عن زواج القاصرات بأنه يمثل وآد الطفولة وبأنه انتكاسة حقيقية وتكون الضحية الوحيدة فيه هي الفتاة وبأنها حالة إنسانية وتعد متاجرة بالصغيرات واعتداء على حقوقهن ووصفته بأنه اغتصاب في حق الطفولة، وموقف في غاية البشاعة لفتاة قاصر لا تعي معنى الجنس وقد تصاب بأمراض نفسية عميقة جداً وتحتاج إلى وعي كامل لتتشافى من تلك التجربة ومرارتها، وأكدت على أن من يتقبل الزواج بصغيرات السن ما هو إلا شاذ جنسياً (شهاب، ٢٠١٠، الصفحات ٩٧-٩٨). ووصفت أيضاً أنه انتهاك لحقوق المرأة بشكل واضح في المجتمعات ولا يتخذ أي إجراء بحق هذه الشريحة فهو مجتمع مثلب ويعيش حالة سبات ويفتقد فيه الثقة ولا يوجد أي محاولات للتزويج أو التراجع عن هذا القرار التي تخص تزويج القاصرات؛ لأن الرجل في الثقافة العربية كلمته واحدة ولا يحدد عنها ولا يردعه أي قانون يجرم هذا الفعل (العمر، ٢٠١٥، الصفحات ١٧٤-١٧٥). ويجب أن يكون هناك جهود إيجابية تعي خطورة هذا الأمر كون المرأة تتعرض لتعنيف كبير منذ الصغر عن طريق تزويجها وبأنها كائن إنساني له حس ومشاعر بريئة طفولية لا يجوز المتاجرة بها بهذه الطريقة للإنسانية. (العمر، ٢٠١٥، صفحة ١٧٦)

وفي قانون الأحوال الشخصية العراقي الفقرة (١) من المادة (٧) ((يشترط في الزواج أهلية العقل وأكمل الثامنة عشر)) لذلك تتم أغلب عقود زواج الفتيات خارج المحكمة وعندما يبلغن السن القانوني يتم تصديقه في المحكمة (ابراهيم، ٢٠١٨، صفحة ٨٢). ويلجأ عادة أولياء الأمور إلى تزويج البنات سراً لهن أو ليأمنون على مستقبلهن وخوفاً من الفساد أو الانحراف أو الضياع، وكل هذه أضرار عموماً طيب ومطلب واقعي ولكن على حساب إختياراتها وتعليمها وإرادتها، ويُعد زواج القصر نوعاً من أنواع العنف المجتمعي ضد المرأة خاصة ويؤثر نفسياً وبدنياً وصحياً ويحرمها من حق اختيار حياتها وفرص تعليمها وأسئلتها جنسياً خارج سيطرتها وعقلها وإدراكها، ولا يضمن لها هذا الزواج أي حقوق، لأنه حدث خارج المحكمة ويكون ذلك وخيمة بحيث إذا حدث وفاة للزوج أو طلاق تخسر كل حقوقها عليه من ميراث أو تسجيل الأطفال أو غير ذلك (ابراهيم، ٢٠١٨، الصفحات ٨٣-٨٤). والدافع من وراء هذا الزواج اقتصادي بالدرجة الأولى وليس ضبط الغريزة الجنسية وهذا أحياناً يحدث بشكل رغبة الأسر بالمحافظة على الثروة ويحدث بين العوائل الغنية بشكل خاص للمحافظة على مستواهم الطبقي (العمر، ٢٠١٥، صفحة ٦٠).

يعد زواج القاصرات إنتهاكاً صريحاً لحقوق الإنسان وممارسة تضر المرأة على المستوى العالمي وتمنعها من العيش بمنأى عن العنف بما يهدد مستقبلها ويسلبها القدرة على اتخاذ القرارات ويعطل تعليمها وعملها، والمشاركة في مختلف مجالات الحياة الإجتماعية والسياسية والأقتصادية ويجعلها أكثر عرضة للتعنيف وقد يحمل هذا الزواج للفرار والهروب من الأسرة والمجتمع المحلي الى مكان يعد بذيء، أو يؤدي أحياناً الى الانتحار. إذ يعد تقليد متبع في أغلب المجتمعات مما يثير قلق الناشطين بمجال حقوق الإنسان والمرأة، وأشارت احصائيات خلال عام (٢٠٢١) إلى ارتفاع معدلات زواج القصر الذي بلغ أكثر من (٢٥%) وذلك بسبب تراجع الوضع الاقتصادي خلال كوفيد ١٩ مما دفع الأسر الى تزويج بناتها التي تمت معظمها عند مكاتب رجال الدين لأن المحاكم العراقية ترفض هذه الزيجات التي تحولت معظمها الى حالات طلاق، وعقدت الوضع الاجتماعي العراقي ويجب على الحكومة طرح عدة معالجات لضمان التقليل من هذه الظاهرة وزيادة الوعي المجتمعي بخطر أنتشارها في العراق (الطرفي، ٢٠٢٢). لذلك يجب على وسائل الإعلام عمل برامج توعوية لتصحيح المفاهيم التي ترتبط بتزويج الفتيات ضمن عدة أطر دينية أو نفسية أو إجتماعية وأيضاً بالتعاون مع مؤسسات الدولة كافة من تعليمية أو صحية أو شبابية أو مجتمعية للتوعية بمخاطر هذا الأمر لما له من أثار شتى لجميع النواحي لاسيما الاجتماعية التي يتعوق فيها المسير قديماً بالثقافة والتقدم، لتحقيق الصحة للجميع والحماية للفتيات من أي تعنيف يقع عليهم سواء من الأسرة أو المجتمع (القادر، ٢٠٢٥، صفحة ٥٤). وفُسر زواج القاصرات على أنه شرعي وسليم لأنه حدث وفق موافقة الولي بحجة شرعية وليست عادة أو تقليد أي اضعاف طابع شرعي عليها ولا يعوق ذلك لأن الولاية صيغة عقلانية أقرها الشرع والدين لحماية القاصرين ورعاية شؤونهم وتربيتهم والعمل لما فيه صلاحهم على كافة الأصعدة لا ظلمهم وضررهم تحت مبرر شرعي الهدف منه مصالح ومفسدة بقضية متحركة في زمن يصعب على القاصرات فهم الحياة الزوجية بشكل صحيح يضمن استمرار الزواج دون تدخل أسر الطرفين (الخشن). إذ اهتمت الشريعة الإسلامية ببناء الأسرة اهتماماً كبيراً من خلال تنظيم العلاقات وبيان الحقوق والواجبات لبناء أدوار مجتمعية بارزة وفعالة لخدمة الناس والدين والوطن ولكن الحالات تتزايد بموضوع القاصرات ولا يوجد وعي بأنه انتهاك للطفولة وهذا الزواج لا يبني أسرة سعيدة محكمة فعالة في المجتمع بل هو إستغلال جنسي لجسد فتاة صغيرة قاصرة لا تعي ما يحدث بدون أي عاطفة إنسانية متبادلة، بل ولا حتى مهياة نفسياً وجسمانياً وعقلياً أو ثقافياً لمثل هذا الزواج و إنما هو ظلم أبوي ذكوري سلطوي للتخلص من عبئها وكأنها تجارة رابحة وتظل القضية قائمة الى الآن (فوزي، ٢٠١٣).

خامساً:- إستغلال الموارد المالية للمرأة exploiting women s` financial resources

على الرغم من ازدياد الموارد المالية للمرأة عن طريق عملها بشتى المجالات سواء بالقطاع العام أو الخاص إلا أنها لازالت تعاني من تحكم في مواردها الاقتصادية وتواجه كثير من العوائق من الرجل في الأسرة لاسيما كان الأب أو الزوج أو الأخ، خاصة إذا كان الرجل يعاني من البطالة ولديه مشكلات اقتصادية تؤثر على وضعه المالي (يونغ، اب ٢٠١٨). وللمرأة عدة موارد مالية منها الإرث أو المهر أو النفقة أو أملاك عمل خاص بها أو راتب الوظيفة أو غير ذلك، وبالرغم من كل ذلك لا يوجد تمييز بين ما تحصل عليه وما يتقاضاه الرجل وذلك يرجع الى السيطرة الذكورية السائدة وعدم نفقة الرجل على الأسرة لعدة أسباب البطالة أو الأدمان أو البخل أو غير ذلك (والاجتماعي، ابريل ٢٠١٦). إذ تؤثر الموارد المالية على العلاقات الاجتماعية في الأسرة وتهدد السلطة الاقتصادية فيها ويحدث تمايز وهذا مالا يتقبله الرجل بأن يكون مهمشاً في الأسرة ولا يكون هو المسيطر على الموارد وعلى خياراتها وقراراتها المالية ويتحكم بها بشتى الطرق التعنيفية العدوانية (البوابة،



(٢٠٢١). ((وللنساء نصيب مما اكتسبن)) أية صريحة من سورة النساء بأن للمرأة ملكها الخاص من العمل بذمة مالية مستقلة أي ثمة تشريع سماوي بحقها مما كسبت من مال وليس واجب عليها النفقة على البيت وليس لأحد حق على السيطرة على مواردها (عبدالواحد، ٢٠١٠). وإن أكبر أعداء المرأة في المجتمعات هو الفقر والجهل والخنوع للظلم والتعنيف الواقع عليها، فالرجل يستقوي على المرأة الجاهلة الضعيفة ويتناول عليها ويسلب حقوقها ويستغل مواردها، وغالبًا ما تسكت على الظلم هذا فإن ثارت تنهم بالنشوز والفجور وعدم الطاعة فتعاقب بالطلاق أو الزواج عليها من امرأة أخرى فتضطر للخضوع والسكوت على العنف أكثر من قبولها بأن يتزوج بأخرى متناسية بأنها تُظلم وتذل نفسها (الفقيه، ٢٠٠٩، الصفحات ٣١٧-٣١٨). ويجب أن نبين أن راتب المرأة حقها شرعاً ولا يجوز للرجل تهديدها للحصول عليه بالرغم من أنها تقلدت مناصب عديدة وكبيرة إلا أنها ما زالت تتعرض للظلم الأسري بالاستيلاء على مرتبتها الشهري وأخذها بالقوة ومعطين لأنفسهم الحق بالتصرف به ولا يعيرون أي اهتمام للناحية الدينية بهذا الأمر ويوجد أقوال عديدة للنبي الأكرم بهذا الشأن ((لايحل مال امرء مسلم الا بطيب نفسه)) فإذا كانت تريد مساعدة زوجها من طيب خاطر فلها الحرية بذلك ولكن لا غصبا ولا كرها، وإن مرتبتها الشهري حق لها وحدها لأنها هي التي تتعب للحصول عليه وتضحي بوقتها وتوفيق بين العمل والبيت وتربية الأولاد من أجل المحافظة على بيتها وعملها ومدخولاتها المالية وهذا يكلفها جهداً ووقتاً كثيراً، ولكن يحدث مع الكثيرين أن يكون المال نقطة خلاف ويسبب حساسية زائدة وخلافات كثيرة ومستمرة بسبب أو من دون سبب تعكر صفو الحياة الأسرية ويوجد أيضاً رجال يفضلون الزواج من الموظفة لاستغلال راتبها وهذا قطعاً لايجوز أبداً، وإن المرأة كائن رقيق وضعيف يحتاج الى مساندة واهتمام وعطف لا الى تهديد وظلم وأخذ المال بالقوة؛ ولأنها أمانة في أعناق الرجال لايجوز التناول عليها وأستغلالها براتبها الذي هو حق من حقوقها هي فقط مالم تريد مشاركته مع الرجل إلا إذا كان هناك إتفاق بينهما بالمصاريف وفي حال رغبتها هي بالمساندة في البيت أو تعلمه بتصرفاتها المالية من باب الأحرار ودفع الشك (العمر، ٢٠١٥، الصفحات ١٧٨-١٧٩). وتمثل سلطة الإنسان على أمواله وممتلكاته المادية والأقتصادية، أحد الامور المهمة التي تشعرة بقوة ذاته وقدراته. لأن حب التملك نزعة فطرية في الإنسان سواء كان رجلاً أو امرأة، فإن كان يملك شي فيجب أن يكون هو المتصرف فيه، وخلاف ذلك فهذا إنتهاك لحقه المالي وإنتقاص من قدرته في التصرف وكل الأديان والشرائع والأنظمة الاجتماعية تحرم التعدي على أموال الآخر، هذا أمر في غاية الوضوح لا يخص الرجال وإنما النساء أيضاً وإنها كالرجل تماماً في أحقيتها للتصرف بمواردها وقراراتها المالية، والتصرف بها عبر الوسائل المتاحة لها، فالأب ليس ولياً على أبنته في أموالها وراتبها إذا كانت بالغة عاقلة راشدة، كما لا يحق له التصرف بشيء من مال إبنته إلا بإذنها وموافقتها، إلا إذا قبلت وأقرت لأبيها بالتصرف، وإلا فلا يجوز له ذلك، والحال نفسه ينطبق على الزوج، فلا قيمومة للرجل على زوجته في الشأن المالي والإقتصادي والممتلكات. فهي المتصرفة به، سواء كان الإرث، أو المهر المعطى لها، أو تجارة أو راتب ويتصرف به إلا إذا سمحت هي بذلك، لكن ذلك لا يعني بأنها لا تدعم أسرته. وخاصة إذا كان الزوج من محدودي الدخل أو عاطل، لأن بينهم عشرة حسنة وحياة مشتركة وأولاد وأن بعض النساء يمارسن خطأ حقهن في التصرف بأموالهن، بالتبذير على التسوق وملاحقة الماركات وعمليات التجميل وغير ذلك، في الوقت الذي يعوز منزل أسرتها أمور مهمة حتى وأن كانت غير مجبرة شرعياً لكن هناك واجب أخلاقي يحتم عليها المساندة، عن طيب نفس لا بالتهديد أو الوعيد أو الجبر، وإلا أصبح هذا تعنيفاً واضحاً من خلال حرمانها من مواردها المالية وإستغلالها لصالحه لسلطنة التي وجبها عليها من تلقاء نفسه (الصفار، ٢٠١٦). إذ يمنح الإستقلال المالي المرأة وقدرتها في المجتمع باتخاذ القرارات أو فتح مشاريع وعمالة لغيرها أو ممارسة هوايات مفيدة مما يعزز ثقتها بنفسها، وعندما تستقل مادياً، تسهم في قيام علاقة أسرية غير تابعة للزوج في كثير من الاحيان مما يخفف عليه حمل المصاريف أحياناً يعتبرها هو لا حاجة لها مما يقلل من حجم المشكلات المادية الأسرية، وإستقلالها المادي يجعل منها شخص منتج في المجتمع يشارك ببناء نظام اجتماعي يسهم في تحقيق تنمية ونمو وتطور بمساندة من الرجل الذكي غير السلطوي المتفهم مما يجب عليه تعزيز هذه الحقوق بالموافقة والمساعدة من غير غيرة ولا عناد ولا إستغلال ولا تعنيف لبناء أسرة متوازنة لأنها اللبنة الأولى التي يقف عليها المجتمع السليم الواعي بحقوق المرأة من كل النواحي وخاصة المادية (المالي)

سادساً:- الصاق وجود المرأة الاجتماعي بالرجل The social existence of woman is linked to men

على الرغم من مرور وقت طويل جدا على عصر الجاهلية، ما زالت بعض المجتمعات تستقبل الأنثى بوجه كظيم عكس الذكور كأنها كائن يحمل من الدونية الكثير، وفي التنشئة الاجتماعية لبعض المجتمعات تزرع أفكار تهيمش المرأة والتميز بينها وبين الرجل، وبأن الأصل هو الرجل وما المرأة إلا تابع له فيخس حقها وتُسلب حقوقه (الغدامي، ٢٠٠٦، صفحة ١٧). وفي بعض المجتمعات يرى الرجل بأنه لا تكمل رجولته إلا بقمع النساء ويعد انتهاك حقوقها أمراً شائعاً ونمطاً معروفاً ولا يجب عليها التفكير بالحرية ولأنها تابعة له هي وكل ما تملك ولا تستطيع اتخاذ أي قرار مهما كان من دون الرجوع اليه، فالمرأة في هذه الثقافات المغلقة محتقظة بالشكل التقليدي للأنثى فلا يوجد لديها أي إستقلالية مادية ولا تعليم عالي ويكون العنف ضدها وانتهاك حقوقها الأسرية حق من حقوق سلطة الرجل عليها (الريضي، ٢٠٢٠). وإن خضوع المرأة للرجل ما هو إلا سبب ضعفها الجسمي ووضعها الاجتماعي المتدني بالنسبة للرجل في بعض المجتمعات، وبما أن وضعها الاجتماعي أدنى منه ومسيطر بكل المجالات عليها فتبعيتها له تكون أقتصادية وإجتماعية وذلك لأن المجتمع أنتقل من الزرع والحرف إلى الصناعة وظهرت بذلك الملكية مما أدى أن تكون أجيبة تحت إمرة المالك -الرجل- فصارت علاقة مالك ومملوك، تابع وقائد، ودعم النظام السياسي لسلطة الرجل وتسيده على المرأة بوصفه مالك الأرض وذو نفوذ كبير مما أدى الى تدني مكانتها أمامه. وإن التمييز بين المرأة والرجل يعد مشكلة كبيرة على نطاق الأسرة و المجتمع بحيث يؤثر نفسياً ومجتمعياً على المرأة ويجعلها في موقع لا يمكنها صناعة أو اتخاذ أي قرار دون الرجوع للرجل الذي يعد السيد الذي لا يُسأل عما يفعل والمرأة العبد الذي لا حول ولا قوة، ويعد هذا نتيجة طبيعة ثقافة المجتمع الذكوري الذي يسود في أغلب المجتمعات العربية (الخبر، ٢٠٢١، الصفحات ١٦-١٧). وفي بعض المجتمعات ليس للمرأة حق بالتمتع بمباهج الحياة أو السفر أو أن تكون عنصرًا فعالاً في المجتمع إلا بوجود محرم وفي حالة عدم وجوده تعد شيئاً زائداً إذ إن وجودها الاجتماعي مرتبط بوجوده ومن ثم تُعامل كشخصية ليس لها وجود اعتيادي ولا قيمة في حالة فقدان الظل الذكوري الذي له ضرورة وجودية لتكامل متطلباتها الحياتية وليُعترف بوجودها في كل مراحل حياتها مهما بلغت من العمر أو مهما حققت من إنجازات على أي مستوى وبرهنت على أنها تمتلك قدرة وعقل للتفكير والإبداع



والتميز فلا يشفع لها كل هذا إلا بوجود الظل الذكوري حتى وأن كان أصغر منها في كل شيء (شهاب، ٢٠١٠، صفحة ١٠٢). ويمكن أن تتعطل طاقتها وتبقى حبيسة أربع جدران لأنه تُعامل على أنها كيان قاصر ومشروع فتنة في ذاك المجتمع وبأنها لا تمتلك الدعم لا من الأسرة ولا من المجتمع إلا بوجود محرم (العمر، ٢٠١٥، صفحة ١٨٢). وما يزال النظام الأبوي في أغلب المجتمعات يقرر حياة الأسرة وبالأخص الأنثى فما زالت تحتاج إلى محرم في أغلب الأحيان للسفر ولا تستطيع مصاحبة أولادها الأ بوجوده أو موافقته، فالنظام الذكوري هو المسيطر على أغلب نواحي حياة المرأة ولا تقرر من أمرها شيء، فالتقاليد والعادات تفرض نفسها على المجتمع وتضغط على طريقة التفكير وتجبر الجميع على تبنيها والعمل بها، فالنظرة الدونية للمرأة والصاق وجودها الاجتماعي به وذلك بوصفها جنس ضعيف لا يقوى على عمل شيء من دون الرجل المسيطر (الفقيه، ٢٠٠٩، الصفحات ١١٥-١١٦). فضلاً عن ذلك فإنه بحسب العادات يُرسم للمرأة في المجتمعات الذكورية دور الزوجة والأم لذلك تتفاخر بانتماها إلى الرجل كونها بنت أو زوجة أو أخت فلان لا بنفسها أو علمها، فظرة المجتمعات إلى المرأة بهذه الطريقة هو التعنيف بحد ذاته فلا يمرر لدونيتها لمجرد عادات أو تقاليد تجعلها تسير خلف الرجل وهي القادرة على تحمل كافة المسؤوليات لا أن تظل تحت أمرته ورعايته (الفقيه، ٢٠٠٩، الصفحات ٢٥٤-٢٥٥). وإن دور المرأة الحقيقي في مجالات الحياة المختلفة يعتبر مهمتها والكثير من حقوقها قد تضيع بفعل هذا التهميش فبالإضافة إلى عناصر إنوثتها من حنان ورحمة وغيرها من الصفات الطبيعية إلا أنها قادرة على أداء عدة أدوار أخرى عُيبت عنها عن قصد في كثير من المجتمعات وعلى مختلف العصور والمسؤول الأول عن هذا الغياب والتهميش هو بعض الرجال وسيطرته التي فرضها ووصايتها عليها ومحاولة منع وعرقلة أي تقدم ممكن أن تحصل عليه (مؤلفين، ٢٠٠٨، صفحة ٤٤). وينظر بعض الرجال إليها بنظرة تقليل من شأنها ويحطون من قدرها لأنها تعتمد كلياً عليه وبأنها لا حول لها ولا قوة ولا رأي حتى في شؤونها الخاصة وما أنزل الله بهذا الأمر من سلطان، وبما أن هذا الأمر تعنيف مجتمعي خطير يحط من منزلة المرأة وينسف كل ما تحاول جاهدة التميز فيه في مجالات الحياة كافة سواء كانت الأسرية أو العملية إلا أنه لا يوجد أي قانون يُجرم أو يعاقب أو يُحذر من يتعامل مع المرأة بهذه الطريقة ويسيطر على إمرها مهما كانت ولا وجود لها إلا بوجوده متجاهلاً بذلك ما يحدث للمرأة من احباط وفقدان أمان وغضب وشعور بالظلم التي تؤدي بها إلى الرغبة بالانتقام (أبراهيم، ٢٠١٨، صفحة ٧٠). وثمة حقيقة مجتمعية بارزة في تدهور مكانة المرأة وعدم تحديد دورها بدقة وذلك لأن المجتمع الذي تعيش فيه غير ثابت ولا مستقر وذلك يخلق اضطرابات وتوتر يعكس على البناء الاجتماعي والنمو والتطور فتزلزل أنساقه ولا يستقر ولا يأمن وغير منتظم وهذا يعد حالة تفكك مفصلي في البناء الاجتماعي، ويأتي غموض دور المرأة بسبب الأحداث التي تكون سريعة ولا يتفق الناس على تحديد دور مناسب أو مكانة مقبولة حيوية للمرأة، أي أن التغيير الذي يحدث للمجتمعات لا يمارس دوراً ناصحاً لكي تتخذ المرأة مكانتها الاجتماعية التي تليق بها بعيداً عن سلطة الرجل وسيطرته وتبعيته وخاصة في المجتمع التقليدي الذي لا يُجهد فكره في إختيار دور مناسب لأنه سلفاً مقتنع أو متوارث أو قلق بشأن دور المرأة، وهذه هي صورة واضحة من صور الوهن الاجتماعي التي يمارسها الرجل منذ زمان سحيق بتوارثه السلطة الذكورية والنظام هذا الذي يكون مصدر قلق وعدم راحة وتعنيف تجاه المرأة (العمر، ٢٠١٥، الصفحات ١٣٥-١٣٨).

ويجب أن نذكر أن التكاليف في الإسلام واحدة سواء للرجل أو للمرأة فكلاهما مكلف بأعمال وعبادات وأحكام دون تمييز فلماذا هذا التفضيل والتبعية؟ وبأن لها الحق في أبداء الرأي في المسائل والشؤون العامة، وأن الفروقات البيولوجية بينهم لا تعطيه الحق في تعنيفها وعدم مراعاتها لها وإن هذا لا يمس الجوهر العام بطبيعتها وذكاءها ويتساوون في الثواب والعقاب وأوضح الباربي تعالى في كتابه الكريم ذلك في عدة مواضع منها ((الزاني والزانية فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة)) (القران الكريم، صفحة سورة النور، الآية ٢). ((للرجل نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن)) (القران الكريم، صفحة سورة النساء، الآية ٣٢). ((ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون نقيراً)) (القران الكريم، صفحة سورة النساء، الآية ١٢٤) إلى أي شيء يرجع هذا التفضيل وهذه الدونية بحق المرأة من قبله ويجعلها تابع ولا تستطيع أن تُثبت وجودها الاجتماعي في غيابها (رفعت، ٢٠١٨، الصفحات ٢٧-٢٨). وأحياناً يتسم بعض الأزواج بأنه سليل للسان ويرغب بتملك وهيمته كل شيء بما فيه المرأة وأن يجعلها تحت طاعته فيحاول أهانتها ويقلل ثقتها بنفسها وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أنه يشعر بنقص كبير، فيتعامل معها على أنها تابع له ليرضي غروره ويُفنع نفسه بأنه المسيطر والأفضل وبهذا فهو لا يجيد التعامل مع المرأة أياً كانت أما أو زوجة أو أختاً أو أبنه أو في العمل أو غير ذلك فيعاملها بهمية وكأنها خلقت لكي تطيعه وهذا سلوك مكتسب من البيئة التي يعيش فيها فهو يقلد أباه الذي ورث هذه التقاليد البالية من الأسلاف (طرق التعامل مع الزوج الذي يهين زوجته، : ٢٠٢٠). ولابد من القول أن معاملة الزوج للزوجة أو الرجل للمرأة بأنها تابع له ويجب عليها الطاعة تنعكس على معنوياتها سلباً مما يؤدي إلى شعورها بالدونية، وهذا تمييز واضح لعدم مقدرة النساء على ممارسة أي حق إلا بعد إذن الولي، أو الوصي القانوني والاجتماعي عليها وهذا يعد موضع قوة له وضعف لها، مما يجعل الرجل يحظى بسلطة تامة لصالحه وتمايز واضح للسيطرة الذكورية التي تعيق عليها العيش والتقدم والإبداع (المرأة وقواعد ولاية الرجل في قطر، ٢٠٢١). ومن ضمن ديباجات الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هو أنه جميع أعضاء الأسرة لهم حقوق متساوية وهي أساس الحرية والسلام في العالم وأن خرق هذه الحقوق قد تؤدي إلى أعمال همجية تثير غضب المرأة ويميل بها على التمرد والاستبداد، وضمن المادة (١٢) لحقوق الإنسان بأنه ((لا يجوز تعريض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو شؤون أسرته أو مراسلاته ولا لحملات تمس شرفه وسمعته ولكل شخص حق في أن يحميه القانون في مثل ذلك التدخل أو تلك الحملات)) (السلام والكرامة والمساواة على كوكب ينعم بالصحة). وإن أساس البيت الأيمن المستقر وقوام المجتمع القوي هو حماية وصيانة حقوق الإنسان وخاصة المرأة بأن لها شخصية بارزة وتعاملات وحرريات في ظل نظام أبوي ذكوري متزن للحفاظ على كيانها ومكانتها الاجتماعية (الإسلام جعل المرأة انسان كامل الحقوق، ٢٠١١).

وفي هذا السياق اتضحت بعض الرؤى النظرية والتطبيقية للجانب الاجتماعي من خلال فهم العلاقة بين حدة السلطة الذكورية وأرتباطه بتعنيف المرأة مجتمعياً وتنوع أنماط التعنيف ضدها، إذ يمكن استخدام هذه الرؤى التطبيقية والنظرية من خلال هيمنة أدوات السلطة الذكورية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر بشكل مباشر على المرأة ومن خلال هذا المنطلق استخدمت الباحثة لفهم العوامل المؤثرة في زيادة حدة السلطة الذكورية وأرتباطها بتعنيف المرأة ومن خلال دمج الجانبين النظري والتطبيقي باستبانة موضوع فيها عدد من الأسئلة والفرصيات التي تخص موضوع دراستنا ل(٣٦٠) امرأة من جانب الرصافة للمناطق (زيونة-شارع فلسطين-الامين) وبمستويات علمية واقتصادية مختلفة وأعمار مختلفة أيضاً وباستخدامها لمنهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لفهم عوامل هذه السلوكيات العدوانية ضد المرأة ولتبيان أسباب زيادة



التعنيف المجتمعي ضدها من أنماط عديدة (كالتحرش وزواج القاصرات وألصاق وجود المرأة الاجتماعي بالرجل واستغلال مواردها المالية) وما للسلطة الذكورية من زيادة حدة هذا التعنيف من خلال الإجابات من وجهة نظر المبحوثات وقد تبينت النتائج الآتية:-
النتائج

- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة ترى أن التحرش في الأماكن المزدحمة أو الشارع أو الأسرة يعد تعنيف جنسي لها من قبل السلطة الذكورية ويرى الربع الآخر بأن أتهام المرأة في شرفها وتلوّث سمعتها ومكانتها الاجتماعية من مظاهر التعنيف الجنسي عليها.
- تبين من نتائج الدراسة أن ثلاثة أرباع العينة ترى أن أشكال التعنيف المجتمعي (النفسي-اللفظي-الجنسي-الاقتصادي-الجسدي) يزيد من حدة السلطة الذكورية عليها.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة ترى أن الموروث الثقافي والبيئة الاجتماعية تعد عنف الرجل مسموح به ومقبول اجتماعياً وهذا سبب بزيادة تعنيفها .
- تبين من نتائج الدراسة أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة ترى أن التنشئة الاجتماعية الخاطئة وتقوية الذكر على الأنثى يعتبرونه سبب تقبل التعنيف ضدها.
- تبين من نتائج الدراسة أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة ترى أن الثقافة العشائرية جعلت المرأة في قالب التبعية بذريعة الحفاظ على النظام الاجتماعي هو سبب جعل المرأة معنفة مجتمعياً.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة ترى أن الأماكن المزدحمة في الشارع هي أكثر مكان ممكن أن تتعرض به المرأة للتحرش.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة اتفقوا على أن إباحية الملابس والمظهر الخارجي والجسدي المثير هو سبب تحرش الرجل بالإنثى والربع الآخر توزع لإثبات سطوته وهيمنته وتبرير المجتمع لهذا التحرش.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة يرون أن العنف اللفظي بكلمات وتعليقات تخدش الحياء وهمسات وأصوات جنسية من أكثر أشكال التحرش بالمرأة ويرى الثلث الآخر أن التحرش الجسدي باللمس أيضاً.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة ترى أن المتحرش السلطوي هو أكثر أنواع المتحرشين شيوعاً في المجتمع و ربع العينة الآخر يرون أن الغرائزي أيضاً منتشر.
- تبين من نتائج الدراسة أن ثلث العينة ترى أن التكنم على موقف التحرش من قبل المرأة بسبب الخوف على سمعتها ومكانتها الاجتماعية والثلث الآخر يخجل من موقف التحرش فتنكتم عليه.
- تبين من نتائج الدراسة أن ثلث العينة اتفقوا على أن الشعور بالقلق والتوتر وفقدان الثقة بالنفس والآخرين والإحساس بالخجل والشعور بالذنب هي أكبر الآثار السلبية التي تتعرض لها المرأة بعد التحرش.
- تبين من نتائج الدراسة أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة إتفقوا إن التعنيف المجتمعي بالتحرش يزيد من حدة السلطة الذكورية.
- تبين من نتائج الدراسة أن ثلثي العينة يرون أن الصاق وجود المرأة الاجتماعي بالرجل هو تعنيف مجتمعي بحد ذاته.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة اتفقوا على أن مهما ارتفعت مكانة المرأة بالعمل والعلم فالمفاضلة لصالح الرجل والموروث الثقافي يعزز مكانته الذكورية وهذا بأعتقادهم تعنيف مجتمعي بالصاق وجودها الاجتماعي بالرجل.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة تعتقد أن لايحق السفر للمرأة أو إصطحاب أولادها الا بموافقة الرجل وهذا نمط من أنماط إصاق وجودها الاجتماعي بالرجل.
- تبين من نتائج الدراسة أن نصف العينة إتفقت على أن فقدان شعور الأمان والإطمئنان يتولد إذا كان ليس لها قرار إلا بوجود الرجل.
- تبين من نتائج الدراسة أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة وأغلبيتها إتفقوا على إن إصاق وجود المرأة الاجتماعي بالرجل يعبر عن حدة السلطة الذكورية.
- تبين من نتائج الدراسة أن غالبية العينة إتفقوا على أن زواج القاصرات تعنيف مجتمعي على المرأة من قبل السلطة الذكورية.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة اتفقوا على أن زواج القاصرات هو للتخلص من رعايتها أو توفير متطلباتها والإنفاق عليها والربع الآخر على حصول أهل القاصر على مكاسب مادية من زواجها.
- تبين من نتائج الدراسة أن ثلث العينة اتفقوا أن زواج القاصرات يجرمها من حق التمتع بطفولتها والثلث الآخر بين حرمانها من التعليم والعمل ومن الإشباع النفسي والعاطفي من والديها.
- تبين من نتائج الدراسة أن غالبية العينة اتفقوا على أن زواج القاصرات يعد تعنيفاً مجتمعياً يزيد من حدة السلطة الذكورية .
- تبين من نتائج الدراسة أن غالبية العينة اتفقوا على إن استغلال الموارد المالية للمرأة يعد تعنيفاً مجتمعياً من قبل السلطة الذكورية .
- تبين من نتائج الدراسة أن ثلث العينة اتفقوا على أن انتزاع راتب المرأة الشهري ماهو إلا نمط من أنماط أستغلال مواردها والثلث الآخر على الاستيلاء على ميراثها أو مهرها أو ممتلكاتها.
- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة اتفقوا على أن اتكالية الرجل أو بخله سبب من أسباب استغلال الموارد المالية للمرأة والربع الآخر اتفقوا على أنه قلة مردوداته المالية وإدمانه سبب إستغلال مواردها المالية.



- تبين من نتائج الدراسة أن ربع العينة اتفقت على أن خوف المرأة على أسرتها من التفكك أول سبب يقبلها أن يستغل الرجل مواردها المالية والربع الآخر الى خوفها من الطلاق أو الطرد أو لأضطهاد.

التوصيات

- تشجيع المؤسسة الإعلامية على تقديم برامج أسرية من قبل متخصصين يعلم الأتجماع للمساعدة في التنشئة الصحية ونيد الموروث التقليدي السلبي الذكوري وتعريف الأبوين كيفية حل مشكلاتهم ومشكلات أولادهم بطرق سليمة ومتوازنة ويمكن لهيئة الاتصالات والأعلام ووزارة التعليم الاستفادة من هذه التوصية.
- تضمين منهاج كامل عن حقوق المرأة في القانون العراقي أو تعديل الفقرات التي تخص تعنيف المرأة وتطبيق القانون ضد المعتدي حتى لا يتهاون أحد أو يتجرأ في أذية المرأة، ويمكن لوزارة العدل الاستفادة من هذه التوصية.
- تمكين المرأة اقتصاديا واجتماعيا وتعليمياً للتمكن من مواجهة التعنيف المجتمعي الذي قد تتعرض له من قبل السلطة الذكورية ويمكن لوزارة الشباب والرياضة الاستفادة من هذه التوصية.

Funding

This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors

Conflict of Interest

The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper

Acknowledgments

The authors would like to extend their heartfelt thanks to institution, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance provided by the institution have helped tremendously in completing this research.

References

المصادر

- القرآن الكريم

- (٢٠١١). (الاسلام جعل المرأة انسان كامل الحقوق. مقال بموقع مركز الاتحاد للأخبار.
- (٢٠٢٠). (طرق التعامل مع الزوج الذي يهين زوجته . مقال على موقع عمون.
- (٢٠٢١). (المرأة وقواعد ولاية الرجل في قطر. مقال بموقع ammonnews.net، hrw.org.
- ابراهيم، د. (١). ٢٠١٨. (شرح قانون مناهضة العنف الأسري ط١. بيروت: منشورات زين الحقوقية.
- أبراهيم، د. (أ). ٢٠١٨. (شرح قانون مناهضة العنف الأسري، ط١. بيروت: منشورات زين الحقوقية.
- البوابة (م). ٢٠٢١. (المرأة والتمويل لتدعيم التمكين الاقتصادي. مدونة البوابة.
- التحرش الإلكتروني: نصائح لحماية النفس مقالة على الانترنت. unitad.un.org. (n.d.).
- الحوات (د). ١٩٩٧. (الجرائم الجنسية، الطبعة الأولى. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
- الحيدري (أ). تموز، ٢٠١٦. (الهيمنة الأبوية الذكورية في المجتمع والسلطة. العراق: حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين.
- الخشن، أ. ج. (n.d.). زواج القاصرات. مقال بموقع شخصي. :al.khechin.com
- الخير، أ. (١). ٢٠٢١. (المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها المرأة العربية، العدد ١، المجلد ٨، الشارقة: مجلة جامعة الشارقة.
- الربضي (س). ٢٠٢٠. (المجتمع الذكوري وحقوق المرأة. الرياض. :https://salam arabadi.blogspot.com
- الرزاق (أ. ع). ٢٠١٨. (السلطة الذكورية أثارها ومنبعها المدمرة على النساء. موقع وكالة وطن.
- (n.d.). (السلام والكرامة والمساواة على كوكب نيعم بالصحة. الاعلان العالمي لحقوق الانسان، un.org.
- الشاهد، ص. ج. ٢٠٢٢. (المشكلات المترتبة على زواج القصر في المجتمع. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- الشاهد، ص. ج. ٢٠٢٢. (المشكلات المترتبة على زواج القصر في المجتمع. القاهرة: المكتب الجامعي الحديث.
- الشندويلي، د. (2009). (التربية ومشكلات المجتمع، ط١. القاهرة: مركز الكتاب الحديث.
- الصفار، أ. ج. ٢٠١٦. (استضعاف المرأة وانتهاك سلطتها المالية. استضعاف المرأة وانتهاك سلطتها المالية، .www.saffar.me





- الطرفي م. (٢٠٢٢). *زواج القاصرات* : independenent . بحث منشور على موقع عربية.
العمر د. خ. (٢٠١٥). *علم أحتتماع الجندر* . مصر : دار الشروق للنشر والتوزيع .
الغذامي ع. (٢٠٠٦). *المرأة واللغة، الطبعة الثالثة* . المغرب : المركز الثقافي العربي.
الفتت د. س. (٢٠٠١). *الأغتصاب في الفقه الإسلامي والقانون الوضعي* . القاهرة : دار النهضة العربية.
الفتية د. (٢٠٠٩). *المرأة العربية المعاصرة وأشكالها المجتمعية الذكور* . طبعة الأولى . بيروت : دار البحار.
القادري د. (٢٠٠٥). *الزواج المبكر والتنمية* . اليمن : مركز أبحاث و دراسات النوع البشري.
المالي م. أ. (n.d.). *موقع المستشارية للعلاج والصحة النفسية، mustashara.com* . موقع المستشارية للعلاج والصحة النفسية.
المعمورس د. (٢٠٢٣). *المرأة العراقية بعد ٢٠٠٣، الطبعة الأولى* . بغداد : دار ومكتبة عدنان .
بدوي أ. (١٩٨٦). *معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية* . بيروت : مكتبة لبنان.
حسنين أ. (٢٠٠٩). *زواج القاصرات بين الاتجار بالبشر وحقوق الإنسان، المجلد ٥٢، العدد ١* . القاهرة : المجلة الجنائية القومية ، المركز القومي للبحوث الاجتماعية.
رفعت د. (٢٠١٨). *حقوق المرأة بين ظاهرتي العنف والتحرش الجنسي* . مكتبة الوفاء القانونية.
سيد د. م. (2018). *العنف المجتمعي، الإمارات، ط ١* . دار الكتاب الجامعي.
شرايبي ه. (١٩٩٣). *النظام الأبوي وأشكاله التخلف في المجتمع العربي، نقله الى العربية محمود شريح، ط ٢* . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
شهاب م. أ. (٢٠١٠). *المرأة السعودية صوت وصورة* . لندن : طوى للثقافة والنشر .
صادق س. ر. (٢٠١٠). *التحرش الجنسي ظاهرة جديدة وخطيرة* . القاهرة : مقال بجريدة كل المصريين والعرب.
عباده م. أ. (٢٠٠٧). *الأبعاد الاجتماعية للتحرش الجنسي في الحياة اليومية، دراسة ميدانية في مدينة سوهاج* . مصر : مركز قضايا المرأة العصرية.
عبدالواحد ع. (٢٠١٠). *الموارد المالية للمرأة في الإسلام* . موقع اسلام ويب . islamweb.net .
عتيق أ. (٢٠٠٣). *جريمة التحرش الجنسي، دراسة جنائية مقارنة* . القاهرة : دار النهضة العربية.
فهيم د. س. (٢٠١٢). *العنف الاسري* . مصر : المكتب الجامعي الحديث.
فوزي م. (٢٠١٣). *زواج القاصرات بين التشريع القانوني والظلم الأبوي* . مقال على موقع المحكمة الاتحادية العليا : موقع المحكمة الاتحادية العليا.
مصطفى د. أ. (٢٠١٦). *التحرش بالأنث كما يعبرن عنه لفظيا وشكليا* . مصر : جمعية أماسيا.
مؤلفين م. (٢٠٠٨). *المرأة وقضاياها دراسات مقارنة بين النزعة النسوية و الرؤية الإسلامية، الطبعة الأولى* . بيروت : مكتبة مؤمن قريش.
مؤلفين م. (2010). *النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي، تحرير درويدا المعايطة، ط ١* . القاهرة : دار منظمة المرأة العربية.
مولود ط. (2006). *أحكام السلطة السياسية، ط ١* . الجزائر : دار الخلدونية.
والاجتماعي م. (م. ابريل ٢٠١٦). *الحقوق الاقتصادية للمرأة بين النظرية والتطبيق* . موقع مركز المرأة للأرشاد القانوني والاجتماعي .
والأمومة أ. (١). اكتوبر، مارس ٢٠١٠. *دراسة استطلاعية عن زواج الأطفال من غير المصريين في محافظة* .
والأمومة أ. (١). فبراير ٢٠١٤. *توعية الفتيات عن خطر زواج الصنفقة و زواج الأطفال* .
يونغ د. (د. اب ٢٠١٨). *الاستثمار في النساء والفتيات من أجل مستقبل أكثر إشراقاً* . مدونات البنك الدولي.
Baugh.z.masti. (1997). *the work place persls tenee of suxyal harassment*. journalist of businessethics.
Mast·n. (2005). *he world according to men it is hierarchical and stereotypical* . jornal of research.
Oxford. (1999). *word power new york university press*.
.m.alzate, M. (2009). *nternational federation of social workers «sexual and reprodyctive rights، vol 24 no 2*.
woman right affilia.